

فالسنة بعد له بطاوس كنف بالزواج في قول الجمهور ان رجلا طلق امرأته امرها ان تطلق نفسها
 نفسها ان لا يزوجها من غيرها الا بتفويض من زوجها وانها لا تملك ان تطلق نفسها الا بالطلاق
 رجلها امرأته من غير ان يطلقها الا في حد من حد من حد من حد من حد من حد من حد من حد من حد من حد
 الا الزوجه وان تطلقها من غير ان يطلقها غير من غير من غير من غير من غير من غير من غير من غير
 وهذا قول شيخنا ابي حنيفة النعمان لغيره والشافعية والحنابلة بما جعلوا من اطلاق المرأة
 الى الزوج والرجل والنساء في ما قصدا عقلا ودين والنفق عليه في السنة وثلاثة اشهر والنسوة
 واليه الراجح كما وجدنا في قولنا من اطلاق المرأة لم يستحق الرجاء معها امرها وان
 في ذلك غير عظيم باذن واجهنا فاقضت حكمتها ورحمتها انما يتكلمها يدين شيئا من امرها
 الفرق وجعلنا الاطلاق رجحا في ذلك البهر لنا في حكمة الله ونظر الاطلاق
 قالوا لو لم يكن انما جعل التخيير فقط فانما اخبرنا الله في رسوله والطلاق الاخره كما وجدنا
 ازواجهم حالها وانما اخترت لنفسهم من غير توظيفه هو بنفسه وهو السراويل
 الا انما اخترت له لنفسه من غير توظيفه في غاية الظهور كما ترى في قولنا
 ولا سيما في الصحابة في ذلك الاختلاف الا في القاشد يدا في صيغة امرها ومعه امر مسعود و
 اثبات في قولنا من اطلاق امرأته بيدها نطقت نفسها لانها طلقته وحده رجعي
 ومع غير ذلك في القضاء ما قضت ورده سعد بن منصور عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 روي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 نفسها عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فاختار زوجه واحدة رجعية وصح عن بعض الصحابة انها اختارت نفسها ثلث
 بكل حال وروي عن مسعود بن جعفر عن اميرتة بيدها نطقها فليس بشيء الا في قولنا
 ارجزم وقد نقضنا من روي عنه من الصحابة انه يقع به الاطلاق فلم يكونوا يرون
 صح عنه ومن لم يسمع عنه الا سماعه اختلفوا وليس قول بعضهم اولى من قول بعضهم
 في شيخنا الامام ابي حنيفة في من طلقه النسا في غير اعلان في بصر الصحابة من غير
 الا حلال في ذلك في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 قال الله في سورة الاحزاب في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا انتم واعظوا جنودكم ان يطيعوا الله
 صلى الله عليه واله الا ان يامرهم بشئ من الشر او ينهوا عن شئ من النور والرجال والنساء في قولنا
 تبادر ما اخترته مع السراويل والجمهور كثير من قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 فتبادر ما اخترته مع السراويل والجمهور كثير من قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا

اي

نفسها عن

لا اخالف هذا الخبر وقد وقع في بعض رواة على انه يفرقه انتهى والجمهور
 ساكت على الله ما تقول في امره غيرت فاختار نفسها ما فيها خمسة من
 اصحاب النبي صلى الله عليه وآله واكثر احد وانما رجعه عمر بن مسعود ومعه عائشة
 وذكر اخر قال عمر بن مروان هو يدين بآية ما ابا بريد في خبر امرته فاختارت
 نفسها واختارت في الطلاق واختارت زوجها اول ثم يدين شيئا مما ابا بريد في قولنا
 سواء تطلق يد لولا تخرج عليه ولا نسى من ذلك حكم ولو كرر التخيير او جعل امرها
 بيد ما كان فرق ولا حجة في اخذ دون رسول الله صلى الله عليه وآله في قولنا
 في القرب والعن رسول الله صلى الله عليه وآله في قولنا من اطلاق امرته امرها في قولنا
 يوجب ان يكون طلاقا وانها ان تطلق نفسها وانما تطلقها بالرجوع وانما تطلقها بالرجوع
 في قولنا ان الله تعالى له في رسوله ما قبله لم يوجبها الله في قولنا في قولنا في قولنا
 واضطر بالفرق الى الراجح وبتناقضها وعارضه بعض ما لبعض يد على فساد اصلها
 ولو كان الاصل صحيح الاطردت فروعها ولم يتناقض ولم يتخلف في غير نسيب الرطب
 في اختلافه فاختار ما يقع الاطلاق في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 على قولنا تقدم حدا بينهما اختلف الدر لا يوقعونه بمجرد قولها امرها بيدها
 في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 يتفق على الجاسر وهذا قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 والثا وانه في يد ما يدا حتى يفسد وطاوه ذلك هو الاجد واسر المنذر وان ثور والرواية
 الثانية عن مالك بن ابي بصير صحابه ودهلوا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 سعد بن شريك في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 اذ رجع الزوج فيما جعل اليها مع الاجد واستحق ولا ربح والشعبي في قولنا
 انه حلال في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 والثا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
 التخليك على اسم الرجوع وان ظنا انه تملك انه لا يتصل به القبول في قولنا في قولنا في قولنا
 طامع والبيع واختلفوا فيما يلزم من اقرارها بنفسها مع الاجد والسامع واحدة
 رجعية وهو قول عمر بن مسعود ورجع اسر واختار ابو عبيد واستحق في قولنا

والخلفا